

طويل مع الحركة الفدائية المتنامية: فيؤكد بيبي أن المثل السياسي الذي قدمه الفدائيون، قبل أي إنجاز عسكري، هو الذي اضطر العرش الهاشمي إلى تبني موقف لئيم ومن تجاه الحركة الناشئة. إلا أن اضطراب العرش إلى المساواة أمام التأييد الجماهيري للفدائيين ووسط الضغوط العربية (التي دفعتها مصالح تلك الدول الذاتية) لم يُلغِ حالة الصراع، وخاصة أن إسرائيل اتخذت العمل العسكري الفلسطيني ذريعة لضرب الأردن. وقد أدى هذا الوضع، بعد معركة الكرامة في آذار (مارس) ١٩٦٨، إلى قيام دولة داخل الدولة، في الأردن. ويظهر في السرد، عند هذه النقطة، موقف المؤلف العدائي، حيث يشير إلى فتح المكاتب الفلسطينية في المدن الرئيسية عن أنه عمل غير مقبول لأنه يضر الأهداف العسكرية بين المدنيين ولأنه ينفخ السيادة الأردنية. ويؤيد المؤلف حقيقة تنامي الحركة الفدائية إلى حد جعلها موجودة في كل قرية ومدينة ومخيم، مما يفترض، منطقياً، إرجاء مكاتب وإدارات سياسية وتنظيمية واجتماعية ومالية وما شابهها. غير أن الجريئة هي في قيام إسرائيل بضرب كافة أنواع الأهداف دون تمييز. ويؤكد هذا التناقض إلا أن المؤلف يذم الدائرين إداروا الخدمات الطبية والتعليمية والاجتماعية لآلاف الفلسطينيين (وقد اعتبر بيبي ذلك العمل العموي انتفاصاً من السيادة الأردنية أيضاً. وليس مساهمة إنسانية بناءة)، وكيف سيديرونها بلا وجود بين المدنيين؟

يتبع المؤلف تطور الأحداث خلال هذه الفترة التاريخية، فيلاحظ نطح التصاعد في العمل الفدائي والعمل المضاد الإسرائيلي وفي سعي الحكومة الأردنية إلى استعادة سيطرتها كاملة. فإذا كانت معركة الكرامة هي التي أطلقت سراح الحركة الفدائية (يزعم بيبي أن ١٥٠٠ إسرائيلي فقط اشتركوا في المعركة، بهدف التقليل من شأنها ومن حجم الفضل الإسرائيلي، علماً أن المؤرخين العسكريين جميعاً يؤكدون بلوغ القوة الهاجمة ثلاثة أطنان - حوالي ١٢ ألف رجل) فهي، أيضاً، التي رفعت دورة العنف والعدف المضاد إلى مستوى أعلى وشحنت الصراع السياسي الحكومي الأردني - الفدائي بحدة وخطورة شديديتين. وهكذا، فقد سعى الانتقام الأردني إلى تقييد العمل الفدائي وفرض الانقذات التي تبعث النشاط العسكري عن مناطق معينة كميتاء العقبة. وأدت هذه المحاولات إلى صدامات عدة بين الطرفين في ١٩٦٨ و١٩٦٩، حتى بدأ الصراع يخرج عن نطاق السيطرة ليدخر داخل العاصمة في أوائل العام ١٩٧٠، ويراجع المؤلف هذا السير للأحداث بموازاة التطورات الإقليمية مثل اشتعال حرب الاستنزاف المصرية - الإسرائيلية والمبادرات الدبلوماسية الأمريكية (سيسكو وروجرز). وقد تثبت لوضاع الحكومة الأردنية باس-تقرار. فتارة تتشدد وتارة تتراجع، حتى أدت أحداث شباط (فبراير) وحزيران (يونيو) ١٩٧٠ إلى تفاقم المشكلة بحيث بات الصدام الشامل حتمياً.

بدور الفصل الثالث، طرد م. ت. ف.، حول ذلك الصدام، قبضد بيبي الصراع السياسي في ربيع العام ١٩٧٠ حول مبادرة سيسكو كذخلة بداية، ليدمر بأحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ومعارك جرش - عجلون في تموز (يوليو) ١٩٧١، وليصل نقطة النهاية في مشروع المملكة المتحدة الذي عرضه الملك حسين في آذار (مارس) ١٩٧٢. ويلاحظ المؤلف أهنية التطورات على الجبهة المصرية، من قبول وقف إطلاق النار مع إسرائيل وقبول مشروع روجرز في صيف ١٩٧٠، ليشنأ الوضع الإقليمي المؤاخي لعزل م. ت. ف. والشرك ضد ١٤. ويضيف بيبي أن تحسن العلاقات الفلسطينية - المصرية، بعد أحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، لم يكف لحماية م. ت. ف. من معارك صيف العام ١٩٧١ والانتقال النهائي إلى سوريا ولبنان. إلا أنه يبالغ في تدليل مدى وطبيعة عداة التنظيمات الفدائية للذظام الأردني حين يدعي بأنها اعتبرت الأردن جزءاً من فلسطين، وكأنه يهيبه القارئ لمقولة تحويل الأردن إلى دولة فلسطينية بحجة أن حتى الفلسطينيين يعتقدون بذلك. ويساهم بيبي في تشويه النص بالأخطاء التاريخية الأخرى التي يرتكبها ليدعم طرحه، مثل التأكيد أن الفدائين سيطروا على مدينة إربد وأعلنوا قيام «السلطة الشعبية»، فيها قبل إعلان الحكومة العسكرية في عمان في ١٦ أيلول (سبتمبر) وليس بعدها، ومثل الاصرار على تسمية الجيش العربي الأردني باسمه القديم «الفيلق العربي» الذي زال العام ١٩٥٦. كما يؤكد أن الانتخابات البلدية التي أجريت في الضفة الغربية المحتلة في العام ١٩٧٢ دلت على تمتع الملك حسين بتأييد واسع، دون ذكر أن